تداعيات «درع الفرات»

عبد المنعم علي عيسى

من الواضح أن أنقرة هي التي تقف وراء حالة المخاض التي يعيشها العديد من الفصائل المسلحة في سورية، والتي تعمل (أنقرة) على تجييشها تمهيداً لزجها في العملية العسكرية التي تقوم بها في الشمال السوري منذ ٢٤/٨/٢٠١٦، وخصوصاً بعدما تبدى من محاذير خطرة إذا ما اندفعت أكثر نحو العمق السوري «قيل إن التفاهمات الروسية- الإيرانية مع الأتراك هي على أن تبقى العملية بعمق لا يزيد على ١٢كم» ولذا فإنها ستكون بحاجة إلى قوات برية تنفذ مطالبها على الأرض التي حددها نور الدين جنشلي نائب رئيس الوزراء التركي ٢٠/٩/٢٠١٦ حين قال: «إن بلاده عازمة على إقامة منطقة عازلة بمساحة خمسة آلاف كيلومتر مربع وإقامة عدة مدن جديدة عليها» وهو ما يعني عزم أنقرة على إقامة جزر تركية بديلة لتلك الكردية على امتداد الحدود السورية- التركية أقله الآن بطول جبهة ٩٠ كم من جرابلس إلى أعزاز.

وفي هذا السياق يمكن فهم حالة المخاض الحقيقية التي تعيشها فصائل عدة مثل حركة أحرار الشام وفتح الشام «النصرة سابقاً» والجبهة الشامية، التي تكمن دواعيها «أو مبرراتها» في تموضع تلك الفصائل تجاه الفتاوى الصادرة من هنا وهناك التي يجيز بعضها- وبعضها يحرم- القتال تحت إمرة الأتراك أو الأميركان «وهذا لا يعني أن ثمة توافقاً أميركياً- تركياً في هذا المجال بمعنى أن أنقرة لا تريد لواشنطن المشاركة في العمليات البرية وهو ما تؤكده عملية الطرد المهينة التي تعرض لها جنود أميركان في بلدة الراعي «شمال حلب» ١٥/٩/٢٠١٦ والتي تقف أنقرة وراءها بالتأكيد».

على الرغم من أن حركة أحرار الشام قد تأسست ونشأت واستمرت تركية الهوى والأفكار والميول إلا أن الفتوى التي أصدرها المجلس الشرعي في الحركة مؤخراً ٢٠/٩/٢٠١٦ والتي تجيز القتال تحت إمرة ضباط أتراك قد أدت إلى استعار الخلاف داخل أوساط الحركة حول تلك الفتوى وهو سعار من المقدر له أن يتصاعد في الأيام والأسابيع المقبلة بعد أن أطلق شرارته أبو اليقظان المصري قائد كتيبة «مجاهدون أشداء» الذي أعلن «هو وكتيبته» الانشقاق عن الحركة ٢٠/٩/٢٠١٦ أي بعد ساعات من صدور تلك الفتوى إلا أن ذلك لا يعني أن التيار الغالب داخل الحركة الآن هو الرافض للقتال مع الأتراك ومن المؤكد أن التيار النقيض له هو الراجح عليه «أي التيار المؤيد للقتال مع الأتراك» وهو الأمر «أي رجحان هذا التيار الأخير» الذي يعزى إلى فعل مؤثرات الأخوين نحاس «لبيب وكنان» اللذين استطاعا دعم وتقوية التوجهات الخارجية والغربية داخل الحركة بالتزامن مع متغيرات اقتصادية مهمة طالت مسيرتهما التي أدت بالضرورة إلى تغيّر في الأهداف وفي التحالفات «الداخلية منها والخارجية» فمن الناحية الإيديولوجية قامت الحركة على أسس مغايرة تماماً لما يتبناه الأخوان نحاس وفي ذلك يقول أبو عبد الله الحموي «حسان عبود قائد ومؤسس الحركة الذي قضى مع آخرين في رام حمدان بإدلب كانون الأول ٢٠١٤»: إن أي قوة تطأ الأرض السورية سوف نعتبرها قوة غازية وسوف نقاومها».

أما جبهة النصرة فهي لا تزال محكومة إلى الآن بفتوى تم تأكيدها مؤخراً في ٢٢/٩/٢٠١٦ وهي تقضي بحرمة القتال مع الأتراك أو الأميركان وبأن ذلك الأمر يعني ردة تستدعي قتل صاحبها، إلا أن ما يجري في الأعماق هو النقيض تماماً لما يجري على السطح أي ما يتم كشفه لمقاتلي ومؤيدي الجبهة، ولذا فإن التحدي المطروح الآن أمام قيادات الحركة هو في إمكان انجرار الولايات المتحدة إلى استهدافها ولربما كانت موافقة واشنطن على هذا الأمر في الاتفاق الموقع مع الروس ٩/٩/٢٠١٦ إنذاراً أخيراً للجبهة قبيل أن تعود «واشنطن» عنه مشترطة لتطبيقه فرض حظر جوي في سورية، وهو ما ستضعه الحركة في حساباتها بعد أن تأكدت أن النجاة من الزوال مرتهن بإمكان إحداث تغيير داخلي يتيح لها القتال تحت إمرة الأميركان أما معيقات هذا الأمر الأخير فهي تكمن في صعوبة تسويقه من دون أن يؤدي ذلك إلى إحداث انهيارات داخلية تهدد وجود الجبهة برمتها.

في الجبهة الشامية يمكن القول إن التيارين المتموضعين على جانبي الفتاوى التي تجيز القتال تحت إمرة الأميركان أو الأتراك يكادان أن يكونا متوازنين أو هما أقرب إلى التوازن، والصراع الدائر داخلياً الآن يهدف إلى إحداث تغليب للتيار المؤيد لتلك الفتاوى وهو ما يظهر في قول «أبي يوسف» القيادي في الجبهة «إن الأمر (أي القتال تحت إمرة الأميركان) ماشي بالصرماية» قبل أن يضيف في تسجيل صوتي بدا فيه مخاطباً للرافضين أنه «مستعد للتحالف مع اليهود لكي يصل إلى هدفه».

مخاض الفصائل المسلحة الجاري يتلمس مناخات خارجية محيطة بالأزمة وهو في أغلبيته سيفضي إلى انجرار تلك الفصائل نحو تنفيذ أجندة بعيدة كل البعد عما تتطلبه المصلحة الوطنية السورية ولربما كان هذا الأمر الأخير هو الشرط الأميركي الوحيد لاستمرار تلك الفصائل.

منتصف تشرين الأول المقبل موعد بدء هجوم التحالف على معقل داعش السوري

نبرة عالية من أنقرة حيال واشنطن على خلفية مشاركة «حماية الشعب» في عملية الرقة

الوطن - وكالات

انتقلت تركيا من نصح الولايات المتحدة الأميركية إلى تحذيرها من مغبة الاستعانة بقوات «وحدات حماية الشعب» الكردية، للمشاركة في عملية «التحالف الدولي» المزمعة لطرد تنظيم داعش من مدينة الرقة. وتساءلت الدبلوماسية التركية عن إذا ما كانت واشنطن غير قادرة على إقناع «الوحدات» بالانسحاب الكامل من مدينة منبج، أم إنها غير راغبة. هذه الحدة في التصريحات الصادرة من أنقرة تجاه الحليف الأميركي، تشير إلى أن المشاورات الأميركية التركية بشأن عملية الرقة، التي سربت أوساط تركية أن موعدها سيكون أواسط شهر تشرين الأول المقبل، ربما لم تنجح بعد في تجاوز عقبة «حماية الشعب»، على حين ساعة الصفر للهجوم على معقل داعش السوري تضغط على الجميع. من جهة أخرى، ترافقت نبرة التصريحات التركية العالية تجاه واشنطن مع أنباء عن وصول جنود أميركيين إلى مدينتي مارع وإعزاز بريف حلب الشمالي، ضمن الاستعدادات لمعركة الباب. وجدد مسؤولون أتراك الدعوة من أجل إقامة منطقة آمنة لحماية المدنيين من «وحشية» «النظام» وداعش.

ووصل أمس الأول إلى أنقرة وفد أميركي رفيع المستوى لمناقشة عمليات «التحالف الدولي» المتواصلة ضد تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، حسبما ذكرت مصادر دبلوماسية تركية لوكالة «الأناضول» للأنباء، التي أوضحت بدورها أن الوفد الذي يرأسه نائب وزير الخارجية الأميركية أنطوني بلينكن، يضم كلاً من مبعوث الرئيس الأميركي الخاص لـ«التحالف الدولي» لضرب داعش بريت ماكغورك ووكيل نائب وزير الخارجية الأميركية للشؤون الأوروبية والآوراسية جونسون كوهين.

وقبيل لقائه الوفد الأميركي، هاجم وزير الخارجية التركي مولود شاووش أوغلو واشنطن والعواصم الأوروبية التي تتعامل مع «وحدات حماية الشعب» التي تعتبرها أنقرة امتداداً سورياً لحزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا.

وقال خلال مؤتمر صحفي مع نظيره البريطاني بوريس جونسون في أنقرة: «التنظيمات الإرهابية تسعى إلى إنشاء كانتونات لها شمالي سورية وعلى دول العالم ألا تتسامح معها بحجة محاربة تنظيمات إرهابية أخرى».

وسبق أن أبدت أنقرة موافقة مبدئية ومشروطة حيال اقتراح الرئيس الأميركي مشاركة الجيش التركي في عملية الرقة، ورفضت إرسال جيشها إلى مسرح العمليات مؤكدةً أن دعمها سيكون «لوجستي فقط» واشترطت إبعاد «وحدات حماية الشعب» عن العملية برمتها.

وحذر تشاووش أوغلو واشنطن من دون أن يسميها، من أن التعاون مع «وحدات حماية الشعب» في عملية الرقة من شأنه أن يعرض مستقبل سورية للخطر. وأشار إلى ما جرى في منبج حيث لم توف واشنطن بوعودها بإخراج «وحدات حماية الشعب» من المدنية بعد تحريرها، وتحقيق انسحابهم إلى شرق نهر الفرات.

وتحدث عن بقاء ٢٠٠ عنصر من «الوحدات» في منبج. وأشار إلى أن تركيا حذرت واشنطن من مشاركة «وحدات حماية الشعب» في عملية تحرير منبج منذ البداية، إلا أنها اضطرت لقبول ذلك مع إصرار واشنطن، شريطة أن تنسحب تلك القوات إلى شرقي الفرات عقب إتمام العملية. وأشار إلى أن العديد من المسؤولين الأميركيين في مقدمتهم الرئيس باراك أوباما ونائبه جوزيف بايدن ووزير الخارجية جون كيري قدموا تعهدات لتركيا حيال انسحاب قوات «وحدات حماية العشب» إلى شرق الفرات عقب تحرير منبج، مضيفاً: «إلا أنهم لم يتمكنوا من إرجاع تلك القوات حتى الآن».

واعتبر أن المسؤولين الأميركيين إما غير قادرين على إخضاع القوات الكردية لأوامرهم، أو أنهم لا يريدون لها الانسحاب من مدينة منبج.

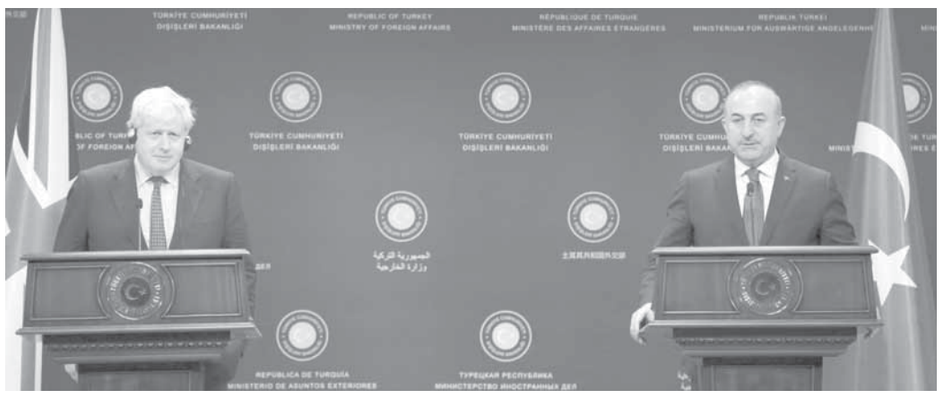

وزير الخارجية التركي مولود شاووش أوغلو ونظيره البريطاني بوريس جونسون خلال مؤتمر صحفي في أنقرة (رويترز)

وعرض على واشنطن تكرار تجربة بلاده ضمن ما يعرف بعملية «درع الفرات»، وأشار إلى أن العملية أظهرت أن إستراتيجية دعم الجماعات المحلية قد تكون ناجحة. وأضاف: إن أسلوبها يمكن تكراره في الرقة أو حتى في إطار تعاون مقرر لاستعادة السيطرة على مدينة الموصل العراقية.

بدوره، أكد وزير الخارجية البريطاني على «تقارب رؤية لندن وأنقرة بشأن القضية السورية وتحقيق الأمن والاستقرار في سورية». وأضاف: إن «ملف مكافحة الإرهاب هو من الملفات التي توحدنا وعلينا أن نكافح التنظيمات الإرهابية كافة وتركيا دولة مهمة بهذا السياق».

واعتبرت صحيفة «حرييت» التركية أن «موعد دخول الرقة والموصل أصبح معلومًا»، مبينة أن الولايات المتحدة أصرت على أردوغان أن تبدأ عملية التحرير في منتصف شهر تشرين الأول المقبل.

وبينت الصحيفة، أن أردوغان عرض على المسؤولين الأميركيين في نيويورك رد بلاده على مقترح المشاركة في عملية التحرير وفقاً للمحاور التالية: تعاون تركي وأميركي جوي في مهاجمة قواعد داعش، إفساح المجال أمام ميليشيات «الجيش الحر» للتحرك برًا وفرض سيطرتها العسكرية والإدارية على المناطق المحررة ورفض أي مشاركة لقوات «وحدات حماية الشعب» مهما كانت الأعذار.

ويخالف المقترح التركي خطط الإدارة الأميركية، التي تريد إشراك ٢٥ ألف جندي في المعركة، تراهن على أن يكونوا من «وحدات حماية الشعب»، حسبما أوضحت «حرييت»، حيث أشارت إلى أن تركيا تراهن في المقابل على ميليشيات «الحر»، التي تقدر أعدادها بـ٦٥ ألف مسلح.

ولفتت الصحيفة إلى أن تركيا تضع إجلاء عناصر «وحدات حماية الشعب» عن منبج على رأس جدول عملياتها في شمالاً سورية، معتبرةً أن تخليص منبج من هذه العناصر أمر يسير، على حين إن عملية تحرير الباب فترى تركيا أنها ستكون أكثر تعقيدًا، وهو أمر دفع أنقرة إلى عدم التعجل في تحريرها لوحدها، تجنبًا للحرب التي قد تندلع بين قواتها ومقاتلي داعش. انطلاقاً من ذلك، بحسب «حرييت» سعت تركيا إلى تعزيز جنودها وإشراك القوات الأميركية في عملية الباب. وفي هذا الصدد، نقلت قناة «الميادين» عن مصادر خاصة: إن جنوداً أميركيين دخلوا مدينتي مارع وإعزاز برفقة لواء المهام الخاصة في فرقة الحمزة التابعة لميليشيا «الحر»، وذلك تمهيداً لشن هجوم على داعش في ريف حلب الشمالي.

وأضافت المصادر: إن دخول الجنود إلى إعزاز خلق حالة توتر شديدة بين «جبهة النصرة» وميليشيات «الجيش الحر» المدعومة أميركياً، وأنّ مسلحي جبهة النصرة جابوا شوارع المدينة ونادوا عبر مكبرات الصوت لقتال الأميركيين وأحرقوا أعلام «الجيش الحر».

على خط منفصل، دعا المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن إلى إنشاء منطقة آمنة في سورية لحماية المدنيين من «الوحشين»، وهما «النظام» وداعش في نظره. وذكر أن العالم يتفرج على «احتراق مدينة حلب، على يد النظام وحلفائه»، معتبراً أن «النظام يرمي إلى القضاء على قسم كبير من مدينة حلب وسكانها في سبيل كسر شوكتهم في أحد قلاع المعارضة». وحذر من أن «النظام يستخدم مبادرات الحل السياسي ووقف إطلاق النار من أجل كسب الزمن وإطالة إستراتيجيته المتمثلة في بث الرعب».

رأى أن جولة جنيف المتوقعة قد تكون أخيرة في العملية التفاوضية

جميل: «العليا للمفاوضات» ستتحول إلى جناح سياسي لـ«فتح الشام»

وكالات

أعلن ممثل «مجموعة موسكو» في المعارضة السورية، قدري جميل، أن الجولة الجديدة المتوقعة من المفاوضات السورية السورية قد تكون أخيرة في هذه العملية التفاوضية، محذراً من أن «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة، ستتحول قريباً، إلى «جناح سياسي» لجبهة فتح الشام (النصرة سابقاً).

وأكد جميل حسب وكالة «إنترفاكس» الروسية، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أنه «لا يمكن إطلاق جولة جديدة من المفاوضات إلا بعد استئناف الهدنة في سورية»، مضيفاً: إن التنظيمات المسلحة التي رفضت الانضمام إلى نظام وقف إطلاق النار، أعلنت في الواقع تضامنها مع تنظيم جبهة فتح الشام «النصرة سابقاً».

واتهم جميل الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى بالتغطية على هذه التنظيمات، مشدداً على ضرورة إعادة إرساء الهدنة بسورية في أسرع وقت ممكن.

ودعا جميل دول الغرب إلى إظهار جدية نياتها بشأن سورية، عن طريق فصل «فتح الشام» وبذل الجهود الإضافية في محاربة الإرهاب، محققة بذلك الواجبات المترتبة عليها بموجب الاتفاق المبرم في جنيف بين موسكو وواشنطن في الـ٩ من الشهر الجاري.

وقال جميل: إن «الولايات المتحدة تبحث عن فرص للتنصل من هذا الاتفاق»، معرباً عن قناعته بأن انتخابات الرئاسة الأميركية المقرر إجراؤها في ٨ تشرين الثاني لن تؤثر في سياسات واشنطن تجاه الأزمة السورية».

من جانب آخر، وجه جميل انتقادات إلى «الهيئة العليا للمفاوضات» التابعة لـ«مجموعة الرياض» في المعارضة، مشيراً من أنها ستتحول قريباً، إذا استمرت في اتباع النهج الراهن، إلى «جناح سياسي لفتح الشام». واستطرد جميل الذي يقيم حالياً في موسكو أن الهيئة تسعى إلى فرض رؤيتها للعملية التفاوضية، داعياً إلى تشكيل وفد موحد ليشمل كامل طيف المعارضة السورية.

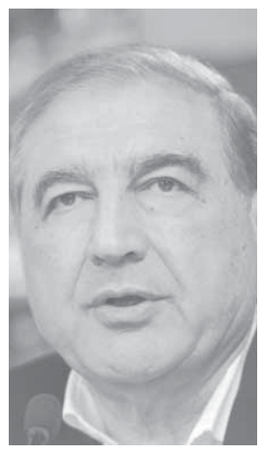

قدري جميل

وبعد ثلاثة أيام من المباحثات على هامش الدورة الـ٧١ للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك واجتماعين لـ«المجموعة الدولية لدعم سورية» التي تشترك في رئاستها روسيا والولايات المتحدة الأسبوع الماضي، أخفق وزيرا خارجية روسيا سيرغي لافروف وأميركا جون كيري في التوصل إلى اتفاق لإحياء اتفاق «التهدئة» التي تم التوصل إليه في التاسع من الشهر الجاري، ودخل حيز التنفيذ في الثاني عشر من الشهر نفسه وانتهى مفعوله يوم الإثنين من الأسبوع الماضي.

ويرجع مراقبون إخفاق جولات المحادثات في نيويورك إلى عدم تمكن لافروف وكيري من تجاوز عقدتين: واحدة تمثل مطلباً أميركياً وهو وقف حركة الطيران الحربي التابع للجيش العربي السوري في شمال سورية ٧ أيام، والأخرى روسية تتمثل في فصل «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً) عن باقي الميليشيات المسلحة.

وقال متابعون للوضع في سورية لـ«الوطن» حينها: «لا تغيير كبير سيحصل على المشهد الميداني حتى لو تم إحياء نظام التهدئة. المشهد سيظل يراوح مكانه حتى يعود الطرفان إلى طاولة المحادثات وهذا الأمر مستبعد حتى قدوم الإدارة الأميركية الجديدة».

وحذرت روسيا أول من أمس من استمرار الحرب في سورية إذا ما انهار الاتفاق الروسي الأميركي، الذي رفضت وصفه بـ«الميت» وتحدثت عن وجود أمل لتطبيقه، مؤكدةً في الوقت نفسه تمسكها بالحل السياسي، ومشددةً على أن مكافحة الإرهاب في سورية «مستمرة ولا يمكن وقفها». كما حذرت موسكو واشنطن من «الأضرار البالغة» التي تلحقها تصريحات دبلوماسييها بشأن العملية الروسية في سورية، سواء على التسوية السياسية لأزمة هذا البلد، أم على علاقات الدولتين الكبريين الثنائية.

ورفضت الدبلوماسية الروسية بشكل مطلق الرضوخ لرغبة واشنطن في طرح شروط إضافية للبدء في تنفيذ الاتفاق الروسي الأميركي، مؤكدةً أن أولوية الاتفاق تتمثل في فصل المسلحين «المعتدلين» عن جبهة النصرة. وألمحت إلى رفض العسكريين الأميركيين الاستماع إلى الرئيس باراك أوباما قائدهم الأعلى، وتفضيل بعض المسؤولين الأميركيين المماطلة في المفاوضات مع الروس من أجل العودة إلى الحل العسكري للأزمة السورية بعد خروج أوباما من البيت الأبيض.

جاءت المواقف الروسية بعد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي دعت إليه الدول الغربية، وانتقدت خلاله العملية الروسية في سورية واصفةً إياه بـ«الهجمية والوحشية»، على حد ما ذهبت إليه مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة سامانتا باور.

عباس شددت على أن الشعب السوري هو المرجع الوحيد المخول باتخاذ القرار حول مستقبل بلاده

طهران: مستمرون في دعم سورية.. ومستقبل حلب سيتحدد في ساحة المعركة

وكالات

جددت إيران أمس تأكيد استمرار دعمها لسورية في مسار مكافحة الإرهاب وإرساء الأمن والاستقرار في المنطقة، معربة عن أملها أن تثمر المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة عن حل سياسي يتضمن مشاركة جميع مكونات الشعب السوري، على حين اعتبرت رئيسة مجلس الشعب هدية عباس أن الشعب السوري هو المرجع الوحيد الذي يمكنه اتخاذ القرار حول مستقبل بلاده، مشيدة بدعم ووقوف طهران إلى جانبه في مكافحة الإرهاب.

واعتبر الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال لقائه عباس أمس في طهران، حسب وكالة «فارس» الإيرانية شبه الرسمية للأنباء، أن الإرهاب وتدخلات القوى الدولية في الشؤون الداخلية للدول الأخرى مؤامرة من جانب الأعداء والسبب في المشاكل المهمة بالمنطقة، وقال: إن «إيران تعتبر صون وحدة الأراضي والسيادة الوطنية لجميع الدول ومنها سورية مبدأ أساسياً وترى من مسؤوليتها المساعدة في مسار مكافحة الإرهاب وإرساء الأمن والاستقرار، وتعتقد بأن تغيير الحدود لا يخدم مصلحة المنطقة أبداً».

وأكد روحاني، أن الأولوية الأهم اليوم في سورية هي إيصال المساعدات الإنسانية إلى الشعب، وقال: «نحن على ثقة بأن النصر النهائي سيكون حليف الشعب السوري ونأمل في أن تثمر سريعاً المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضين الملتزمين باستقلال وإرادة الشعب السوري للوصول إلى حل سياسي واتفاق شامل يتضمن إرادة الشعب ومشاركة جميع القوميات والطوائف والمذاهب».

وأشار روحاني إلى أن الشعب السوري يمر الآن بمرحلة صعبة ويخوض اختباراً تاريخياً شاقاً وقال: إنه «من الممكن أن يواجه أي شعب مصاعب في تاريخه إلا أن ما يبقى خالداً في التاريخ هو كيفية صمود الشعب أمام المشاكل وجديته في إنهائها بالحكمة والوحدة».

وأضاف: إن «هنالك الآن حرباً ظالمة مفروضة على الشعب السوري من جانب الجماعات الإرهابية التي لا تلتزم بأي مبادئ أخلاقية وإنسانية وإن صمود ومقاومة هذا الشعب أمام الإرهاب في الظروف الصعبة خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، جديران بالإشادة».

وشدد روحاني على التزام بلاده بمبادئها، حيث ترى من منطلق أن الإرهاب مشكلة كبرى للمنطقة والعالم، أنه يجب دعم الشعب السوري كي يتمكن من طرد الإرهاب من بلاده، وأن لا طريق للدول الأخرى أيضاً غير هذا الطريق لمكافحة الإرهاب.

ووصف روحاني العلاقات الودية والأخوية بين الشعبين الإيراني والسوري بأنها ذات جذور عريقة، مؤكداً ضرورة تطوير وتعزيز وترسيخ العلاقات الشاملة وتوسيع المشاورات حول القضايا الإقليمية والدولية.

الرئيس الإيراني حسن روحاني ورئيسة مجلس الشعب هدية عباس (رويترز)

كما أكد روحاني أهمية تنمية ودعم العلاقات البرلمانية الودية والوثيقة بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس الشعب السوري.

بدورها أعربت عباس عن سرورها لهذا اللقاء، وقالت: إن العلاقات بين إيران وسورية تاريخية وودية وأخوية ونسعى إلى تطوير وتعزيز العلاقات الشاملة بين البلدين.

واستعرضت عباس الأوضاع في سورية، مؤكدة أن الشعب السوري هو المرجع الوحيد الذي يمكنه اتخاذ القرار حول مستقبل بلاده ولو أرادت القوى الكبرى وأميركا دعم الشعب السوري فعليها بذل الجهود في سياق وقف الإرهاب الذي يشكل خطراً على العالم أيضاً.

وأشادت رئيسة مجلس الشعب بدعم ووقوف إيران إلى جانب الشعب السوري في مكافحة الإرهاب مضيفة: «رغم مؤامرات الأعداء كانت إيران على الدوام داعمة كبرى للشعب السوري في جميع المجالات».

وكانت رئيسة مجلس الشعب بدأت صباح أول من أمس زيارة رسمية إلى طهران على رأس وفد برلماني تلبية لدعوة رسمية من رئيس مجلس الشورى الإيراني لإجراء مباحثات مع المسؤولين الإيرانيين بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

من جانبه جدد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني خلال لقائه عباس، حسب وكالة «سانا» للأنباء، تأكيد استمرار بلاده في دعم سورية بمختلف المجالات حتى تحقيق النصر على الإرهاب.

وقال شمخاني خلال اللقاء الذي حضره السفير السوري في طهران عدنان محمود والوفد المرافق: إن «الحل الوحيد لإنهاء الأزمة في سورية هو في استمرار الحوار السوري السوري للتوصل إلى مبادرات سياسية تتفق عليها جميع الأحزاب السياسية والبرلمان السوري الذي يحظى بدور مهم بهذا الشأن».

وبخصوص حلب قال شمخاني: إن «مستقبلها وباقي المناطق السورية سوف يتحدد فقط في ساحة المعركة مع التكفيريين».

واعتبر شمخاني أن السبب الأهم لإخفاق المبادرات الدبلوماسية وحتى فرص وقف الأعمال القتالية، هو تنصل الغرب وحلفائه من القبول بالطبيعة الإرهابية للعديد من التنظيمات المسلحة والمتطرفة وإيصال المساعدات لها، داعياً أميركا وبعض الدول الأوروبية أن تجيب عن هذا السؤال وهو «ما الرابط بين هزيمة الإرهابيين ومحاولة هذه الدول لعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي»!.

بدورها عرضت عباس التطورات السياسية والميدانية والاقتصادية في سورية وقالت: إن «الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري هي أحد أوجه الإرهاب المفروض على هذا الشعب الذي قاوم وما زال يقاوم ويصمد أمام كل الأعمال الإرهابية والمؤامرات التي تستهدفه».

وأكدت أن القيادة السورية عاقدة العزم على محاربة الإرهاب حتى تطهير كل ربوع سورية من الإرهاب العابر للحدود وقالت: «إن الدعم الاقتصادي لسورية يعزز صمودها ويخفف معاناة الشعب السوري الذي يحارب الإرهاب نيابة عن العالم أجمع»، مشيدة بالمساعدات الإنسانية والاستشارية الإيرانية لسورية في محاربة الإرهاب، مضيفة: «لو كانت بعض الدول العربية كإيران لديها توجهات صادقة وتسعى لحل الأزمة في سورية لما شهدت دول المنطقة أوضاعاً متأزمة في الوقت الراهن».

أنصاري: لا حلَّ عسكرياً في سورية

جدد مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والأفريقية حسين جابر أنصاري، في تصريح للقناة الثانية في التلفزيون الإيراني أمس، نقلته «سانا»، تأكيد بلاده أن لا حل عسكرياً للأزمة في سورية، مشيراً إلى أن هذا الخيار لن يؤدي إلى إنهاء هذه الأزمة. وبين جابر أنصاري أن الدول المعادية لسورية تستغل الإرهاب والإرهابيين والمسائل الإنسانية بهدف تمرير سياساتها وأهدافها. كما رفض أن يكون عدوان طيران التحالف الأميركي على موقع للجيش السوري في محافظة دير الزور في السابع عشر من الشهر الجاري، تم عن طريق الخطأ وقال: «ليس من المقبول القول إن هذا القصف حدث عن طريق الخطأ».